مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل

د. رامز أحمد العايدي
أستاذ القانون الجنائي في كلية العودة الجامعية

د. ناريمان فضل عدوان
مدير الشرطة النسائية الفلسطينية

1440هـ – 2018م

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات، في ضوء متغيرات الدراسة: (الحالة الإجتماعية، الحالة الإقتصادية، المؤهل العلمي، العمر، نوع الجريمة). ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما الاستبانة كأداة لقياس مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات، وتكونت من ثلاثة مجالات (الدوافع الإجتماعية والتربوية, الدوافع النفسية, الدوافع الإقتصادية). وتكون مجتمع الدراسة من النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل في سجن أنصار في قطاع غزة والبالغ عددهم حسب السجلات الرسمية (59) محكومة, وبلغت عينة الدراسة (59) محكومة. حيث تم استخدام طريقة المسح الشامل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين فئات المستوى الاقتصادي (ضعيفة, ممتازة) لصالح المستوى الاقتصادي الضعيفة.

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء تعزى لمتغير العمر لصالح الفئة من (18-25), وفروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الأميات, بالإضافة إلى وجود فروق تُعزى لمتغير الحالة الإجتماعية, حيث وجدت فروق بين المتزوجات وغير المتزوجات (عزباء، أرملة، مطلقة) لصالح المتزوجات والمطلقات، وكذلك في نوع الجريمة المرتكبة حيث غلبت جرائم الآداب على باقي أنواع الجرائم بفارق كبير جداً.

Abstract: The objective of the study is to determine the level of social impact on the motive of committing the crime by women from the point of view of the inmates, in light of the variables of the study (social status, economic situation, scientific qualification, age, type of crime). In order to achieve the objectives of the study, the researchers used the analytical descriptive method, and used the questionnaire as a tool to measure the level of the social environment in the motive of committing the crime by women from the point of view of the inmates, and consisted of three areas (social and educational motives, psychological motives, economic motives). The study population consisted of inmates in the rehabilitation and rehabilitation centers in the Ansar prison in the Gaza Strip, which according to official records (59) were governed. The sample of the study was (59) sentenced. Where the comprehensive survey method was used.

The study reached several results, the most important of which are:

1. There are statistically significant differences at the level of () between the economic level categories (weak, excellent) in favor of the weak economic level.

2. There are statistically significant differences at the level of significance among the average scores of the sample of the study. The level of social impact on the motivation of committing the crime by women is attributed to the variable of age

in favor of category (18-25) There were differences between married and unmarried women (single, widowed, divorced) in favor of married women and divorced women, as well as in the type of crime committed.

المقدمة:

تعد الجريمة سلوك ملازم للإنسان منذ بدايات وجوده على الأرض، ولقد سعى حثيثاً لتطوير أساليب الحياة، ووضع منظومة من القوانين والقيم تساعده على النمو والرقي، كما أسس لترسيخ العديد من القيم التي تخدم تذليل الصعوبات والمعوقات القائمة في صلب العوامل الاجتماعية والتي تؤثر على سلوك الأنسان بصفته كائن ذكي يتعلم ويميز بين قيم الخير والشر، ولقد لعبت الخصائص الديموجرافية مثل (السن، والنوع، والحالة الإجتماعية، والدخل، والتعليم) دوراً مهماً في تحديد دوافع الجريمة، وكذلك كان للتربية دوراً مهماً في تعزيز القيم والثقافة الدينية التي عملت على تعديل السلوك البشري، حيث أن القيم الثقافية تعد المحور العقلي والعاطفي والقيمي، الذي يدور حوله سلوك الإنسان، التي يشجعها المجتمع يؤمن بها، فأصبحت أسلوب حياة يعتمدون عليها لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم.

لذا سعى الإنسان في درب تطوره إلى البحث عن آليات تعينه على تهذيب النفس البشرية، كما سعى إلى فهم الإنسان بكل مكوناته، وحاول البحث عن العوامل التي تنقله من معسكر الخير إلى معسكر الشر والعكس، وعليه وجد أن العديد من العوامل لعبت دوراً فاعلاً في توجيه السلوك الإنساني؛ فأسند بعض العلماء أمثال لامبروزا الإجرام للعنصر الوراثي في نظرية الإرتداد وأيده العديد من العلماء أمثال أرنست هوتن في نظرية الإنحطاط الجسماني.

وأستندت مدرسة التحليل النفسي السلوك الإنساني الشاذ للحالة النفسية، ونحن هنا لا ننكر ما للوراثة والحالة النفسية من أثر فاعل على توجيه السلوك الإنساني، إلا أن هذا لا يلغي أن يكون السلوك الإجرامي سلوكاً مكتسباً، حيث تلعب البيئة بكل مكوناتها دوراً فاعلاً في توجيه السلوك الإنساني.

وعليه أدركنا أن للتربية دوراً فاعلاً في هذا المضمار، والدليل على ذلك واضح في تاريخ التطور البشري، حيث أنه ومن خلال تربية الإنسان تم تقنين سلوكه، لذا من الجدير ذكره أن "التربية عملية ضرورية لكل من الفرد والمجتمع معاً، وبها يحافظ على جنسه، وتوجيه غرائزه، وتنظيم عواطفه، وتنمية ميوله، بما يتناسب وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، فالتربية إذن عملية ضرورية لمواجهة الحياة ومتطلباتها، وتنظيم السلوكيات العامة في المجتمع، من أجل العيش بين الجماعة بكرامة واطمئنان" (الخزاعلة وآخرون، 2011م، ص 28).

وعلى الرغم من أن الإنسان قد تطور وأصبح حضارياً وانتقل من حالة البهيمية إلى حالة الرقي والتقدم، إلا أن الجريمة أيضاً تطورت ولم تعد بسيطة بساطة الحياة التي عاشها الإنسان البدائي، وبهذا نجد أن الوجه المشرق للبشرية لم يخلو من الجريمة، ويعد هذا الجانب هو الوجه المظلم لتاريخ الإنسان، حيث شكلت الجريمة "إخلال بالبناء الاجتماعي ودعوة للفوضى وعدم الاستقرار في المجتمع ومع تغير وتطور المجتمعات نجد أن الجريمة بدورها حاكت المجتمع في تطوره وتعقد أنماطه، فانتقلت من التقليدية إلي التنظيم الدقيق، لتصبح الجريمة ذات أبعاد خطيرة تحتاج إلى دراسات وأبحاث متواصلة، مما أدى بها إلى استقطاب اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الذين وجدوا فيها حقلاً خصباً للدراسة والتحليل والإحصاء والتصنيف، آميلن بذلك كبح جماح هذه المشكلة" (حسناوي، 2012م، ص 18).

وعليه تعد الجريمة بهذا الوصف معول هدم للتطور البشري، بما تحمله من صفات تعيق طرق الخير والطموح للرقي والإزدهار، وكذلك خروج على أمن واستقرار المجتمع، وتهديد لمتطلبات تماسك المجتمعات، وخروج على قانون البقاء والنماء، وخرق لقيم وعادات المجتمع، "الذي بدوره يصبح خطراً يتهدد حياة الأفراد والجماعات والمجتمع ويعرض استقراره وأمنه للخطر، وعليه فالجريمة تعتبر إحدى المشكلات الإجتماعية التي وجدت في كافة المجتمعات البشرية بغض النظر

عن حجم هذا المجتمع أو ذاك أو بساطته وتعقيده إلا أنها تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة نظراً لتعقد الحياة الإجتماعية وسوء الأحوال الإقتصادية وانتشار البطالة...الخ (شاكر وآخرين، 2018م، ص 3).

ولقد أدرك الإنسان على وجه العموم أن الجريمة تحتاج إلى إمكانيات ذهنية وجسدية لتنفيذها، وبالتالي كان من الضروري فهم أن الجريمة لا يمكن أن تختص بنوع إجتماعي واحد، وإنما هي متاحة للجميع البشري على حد السواء، وعلى الرغم من هذا التحليل المنطقي "إلا أن الجريمة ارتبطت تاريخياً في أذهان الناس بالذكور، لشيوع ارتكابها بمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة، أما في عصرنا الحاضر، نجد أن المرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية وإنما دخلت المرأة المجرمة السجون، وذلك بفعل تضافر عوامل مختلفة أدخلت المرأة في أتون الإجرام وأوقعت بها في بؤرة الجريمة". (وادي، 2011م، ص 6).

ومن خلال اطلاع الباحثين على الجهود السابقة ذات العلاقة، لاحظا أن موضوع تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من الموضوعات القديمة الحديثة في علم الإجرام، ولقد تطورت الجريمة بشكل محموم في ضوء الثورة التكنولوجية ما جعل الأمر غاية في الخطورة، حيث إن العقل الإجرامي مستمر في العمل، ويحاول إستغلال جميع الفرص، والإمكانات المتاحة، لتسهيل جرائمه.

وقد تطرقت العديد من الدراسات لتأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء، منها دراسة حسناوي، (2012م) بعنوان أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع والتي هدفت الدراسة للكشف عن أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، وكذلك دراسة هياجنة و النقشبندي (2007م) بعنوان المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني وتهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالجرائم الأخلاقية للنساء في الأردن، ولقد خلصت دراسة وادي (2011م) والتي جاءت بعنوان السلوك الإجرامي عند النساء إلى ضرورة إستخدام المنهج التكاملي في دراسة الظاهرة الإجرامية حتى لا نغفل عن أي مؤثر من مؤثرات الجريمة. وتناولت دراسة الجميل (2005م)، والتي حملت عنوان المرأة والجريمة من منظور القانون الإجتماعي دراسة قانونية – إجتماعية- ميدانية وهدفت لمعرفة حجم إجرام النساء في المجتمع اليمني ونوع الجرائم المرتكبة ودوافعه. دراسة حنتول (2004م) بعنوان أنماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جدة وتوصي الدراسة بإتباع سبل الوقاية من الجريمة قبل علاجها. ودراسة العبد الوهاب (2004م) بعنوان الدافع والباعث على الجريمة وأثرها في العقوبات التعزيزية، ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الباعث من إرتكاب الجريمة وتأثير الباعث والدافع على العقوبات التعزيرية.

في ضوء ما سبق واستكمالاً لجهود الباحثين، ومن خلال الممارسة العملية للباحثين، لاحظا وجود علاقة وثيقة بين البيئة الإجتماعية للمرأة ومستوى ارتفاع وانخفاض الجرائم المرتكبة بواسطة النساء، ما حث الباحثين لإجراء هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تبين فيما سبق أهمية دراسة تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء، حيث تعد المرتكز الأساس لفهم طبيعة الجرائم التي ترتكبها النساء، وتبين أهم العوامل والبواعث التي تدفع بالمرأة لارتكاب الجريمة، وبالتالي هذا الفهم يحدث مردود إيجابي بشأن الحد من ارتكاب هذه الجرائم بواسطة النساء؛ فيكشف عن تصور واضح وواقعي يساعد على صد

الجريمة أبتداءً قبل وقوعها، **ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة والتي انبثقت عنها الأسئلة الفرعية التالية:**

1. ما مستوى تأثير البيئة الإجتماعية (الدوافع الاقتصادية، دوافع التنشئة، الدوافع النفسية) في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة (الحالة الإجتماعية، الحالة الإقتصادية، المؤهل العلمي، العمر، نوع الجريمة)؟

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة العمر من (18-25) من (26-35) من (36-45) أكثر من 46.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($a < 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة للمؤهل العلمي (أمية، أقرأ وأكتب، جامعية).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($a \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة الحالة الإجتماعي (متزوجة، عزباء، مطلقة، أرملة).
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($a \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة الحالة الإقتصادية (سيء، متوسط، جيد، ممتاز).
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($a \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجريمة).

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. قياس مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات.
2. الكشف عن دلالات الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تبعاً لمتغيرات الدراسة (الحالة الإجتماعية، الحالة الإقتصادية، المؤهل العلمي، العمر، نوع الجريمة).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. يعد هذا البحث محاولة لإثراء المكتبة الجامعية، وخاصة في مجال جرائم النساء.
2. لا يقتصر البحث على مجرد أرقام صماء بل يمتد إلى نقل صورة متكاملة عن الجرائم الخطيرة التي ترتكبها المرأة، ودوافعها.

ومن المتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة الجهات التالية:

وزارة الداخلية: في تحسين نمط التدابير الإحترازية لمنع الجريمة قبل وقوعها.

الباحثون والدارسون في مجال القانون: كمرجع في البحوث المرتبطة بمجال وموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في التالي:

1. الحد الموضوع: اقتصرت الدراسة على تحديد مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات في مجالات (الدوافع الإجتماعية والتربوية, الدوافع النفسية, الدوافع الإقتصادية).
2. الحد المكاني والمؤسسي والبشري: النزيلات في سجن أنصار الواقع في قطاع غزة.
3. الحد الزماني: النزيلات في وقت تطبيق الأداة في سجن أنصار في قطاع غزة وذلك في النصف الأول من شهر يناير 2019م.

مصطلحات الدراسة:

استخدمت الدراسة المصطلحات الآتية:

الجريمة: "الجريمة في القانون هي كل انحراف عن المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبرية والنوعية والكلية، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تكون جريمة إلا إذا توافرت فيها القيمة التي تقدرها الجماعة وتحترمها، وانعزال حضاري أو ثقافي داخل طائفة من طوائف تلك الجماعة، فلا تعود تقدر تلك القيمة ولا تصبح مهمة لهم، واتجاه عدائي والضغط من جانب أولئك الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية، ضد الذين لا يقدرونها". (https://ar.wikipedia.org)

البيئة الإجتماعية: "هي المحيط الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لمن يعيش في ظله من أفراد المجتمع". (القحطاني، 1426 ه، ص 5).

الدافع: "القوى المحركة التي تبعث النشاط في الكائن الحي، وتحمله على سلوك ما (إيجابي أو سلبي)، تلبية لإلحاح حاجة مادية أو معنوية، وتحقيقاً لهدف أو أهداف معينة" (نجاتي، 1988م، ص 23).

مركز الإصلاح والتأهيل: أي مكان أعلن مركزاً للإصلاح والتأهيل بمقتضى هذا القانون. (قانون رقم 6 لسنة 1998م بشأن مراكز التأهيل والاصلاح، المادة 1).

النزيلة: كل شخص محبوس تنفيذاً لحكم صادر من محكمة جزائية أو خاصة أو موقوفاً تحت الحفظ القانوني أو أي شخص يحال إلى المركز تنفيذاً لإجراء حقوقي. (قانون رقم 6 لسنة 1998م بشأن مراكز التأهيل والاصلاح، المادة 1).

ويعرف الباحثان تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بأنها: تلك الظروف الموضوعية المحيطة بالفرد، والمتمثلة في الحالة الاقتصادية وحالة التنشئة والحالة النفسية. والتي تدفعه لتحقيق رغبة جامحة مكبوته أو لتحقيق مصلحة مادية أو معنوية مخالفة لنص القانون ويعود بضرر على المجتمع ويشكل فعله انحراف عن المعايير والضوابط المتعارف عليها

التعريف الإجرائي تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء بأنها: هي الدرجة التي تم الحصول عليها، من خلال استجابات أفراد العينة (النزيلات) على الاستبانة التي تم إعدادها لتقييم تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء.

الإطار النظري للدراسة:

المقدمة:

تعد الجريمةِ ظاهرة اجتماعية مارسها الإنسان منذ القدم، وهي موجودة في كل المجتمع وإن اختلفت ملامحها وأنواعها وأسبابها. وعلى مر التاريخ عدها الإنسان فعل مخالف للقيم والمعتقدات التي تسود المجتمعات وقابلها بالإستياء والعقاب.

ولقد تطورت أساليب ودوافع إرتكاب الجرائم بتطور الإنسان، ولم يشهد التاريخ أنها اقتصرت على فئة عمرية معينة، أو على جنس معين من البشر، ولكنها اختلفت من حيث المقدار بين البشر إرتفاعاً وانخفاضاً لظروف موضوعيه وذاتية، ولقد تأثرت الجريمة بالعديد من العوامل والمتغيرات التي شكلت أرضية خصبة لإرتكاب الجرائم منها المتغيرات الثقافية والتربوية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

"لذلك يمكن النظر إليها كظاهرة اجتماعية توجد في كل المجتمعات البشرية، رغم تباين ثقافاتها، وبنياتها الاجتماعية، ودرجة نموها، وتقدمها الاقتصادي، أي أن الجريمة موجودة في كل المجتمعات وإن اختلفت ملامحها وأنواعها وأسبابها مع مجتمع اخر.

ولقد عرفت المجتمعات الإنسانية الجريمة تعريفاً ظل ملازماً لها حتى وصفه بعض المتخصصين في علم الاجتماع بأنه ظاهرة طبيعية، وأن ليس للإنسان منه مفر. إلا أن مفهوم الجريمة يبقى واسعاً جداً ومتعدداً" (وادي، 2011م، ص 14).

ولقد أكدت الديانات السماوية على خطورة الجريمة على البقاء والنماء البشري، وحثت الإنسان على الإبتعاد عنها، وبينت ما فيها من سوء وضرر فيقول الله سبحانه وتعالى: {إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ} (المطففين، الآية: 29) وقال تعالى: {كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ} (المرسلات، الآية: 46). وقال تعالى: {إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ} (القمر، الآية: 47).

المفهوم القانوني للجريمة: هي "عبارة عن تصرف أو فعل أو ترك يقع تحت طائلة التجريم يحضره المشرع ويفرض العقوبة اللازمة له. شريطة أن يتمتع الجاني بالأهلية التامة ويكون مسئولاً عن تصرفاته." (الحلبي، 1997م، 94). فالجريمة هي كل فعل أو إمتناع عن فعل، جرمه القانون وتوافرت فيه جميع أركان الجريمة.

المفهوم الاجتماعي للجريمة: تعد الجريمة بالمفهوم الإجتماعي درب من دروب الإنحراف في القيم والمعايير الإجتماعية التي تعارف عليها المجتمع، وجعلها مقدسة فلا يجوز تخطيها أو المساس بها، فالمجرم شخص يعاني قصور في التوفيق بين غرائزة وميوله الفطرية وبين مقتضيات البيئة الخارجية التي يعيش فيها. وهذا الأمر يتطلب دراسة السلوك الإجرامي، والعلاقة بين البيئة الإجتماعية وذلك السلوك، وبيان مدى تأثير البيئة على سلوك الأفراد للكشف عن الإستعداد الجرمي والذي يهدف إلى "تقصي حقائق الظاهرة الاجرامية بحسبانها ظاهرة حتمية وثابتة في حياة المجتمع". (المراغي، 2008م، ص 57).

وحيث تعد الجريمة بالمفهوم الإجتماعي "اتجاه عدائي والضغط من جانب أولئك الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية، ضد الذين لا يقدرونها" (حيزية، 2012م، ص 31). لذا يتبين من التعريف السابق أن المجرم من الناحية الإجتماعية هو الشخص المريض اجتماعياً، فلا يلتزم لقانون الدولة ويحاول انتهاكه، ويعاني من اضطرابات تؤدي به إلى ارتكاب خلل اجتماعي يحاكمه المجتمع على أنه جريمة.

هذا المفهوم يؤكد على أهمية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في تفسير سلوك المجرم، وبذلك فالنظرية الاجتماعية تنتقل من جانب التأكيد على الفرد (المجرم) إلى مصدر الاجرام وهو البيئة الاجتماعية بما فيها الأوضاع الاجتماعية السائد، والعلاقات الاجتماعية بين الانسان والمجتمع، إذ أن الفرد (المجرم) ليس ظاهر فردية منعزلة، وأنما هو نتاج مجتمعة، فهو عضو في جماعة، وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة.

المفهوم النفسي للجريمة: الجريمة من وجهة نظر علم النفس هي "تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع" (المشهداني، 2005م، ص45) "ويرى أصحاب هذه النظرية أن الجريمة ترجع إلى العامل النفسي كأساس وتغلب دور الغرائز والانفعالات في تفسير الجريمة" (حيزية، 2012م، ص ص 83 -84).

ويؤكد أنصار هذه النظرية أن الجريمة عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية، والارادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية، وهذه العوامل هي التي يتعين البحث فيها عن السبب المباشر للإرادة الاجرامية". (المشهداني، 2005م، ص 135).

وعليه يمكن القول أن الجريمة يعبر عنها المجرم من خلال توجيه إرادته الحرة التي تتفاعل مع واقعه البيني وتنشط فيه العمليات الذهنية السلبية، مع شعوره بالدونية وعدم قبول وتفهم المجتمع لهذه الحاجات، وشعوره بعدم المقدرة على تأجيل رغباته وتلبية إحتياجاته المادية والمعنوية، فيسخط المجتمع عليه نتيجت سلوكه الشاذ والمخالف مخالف لقوانين هذه الجماعة.

في ضوء ما سبق يتبين أن الجريمة:

1. ظاهرة اجتماعية مارسها الإنسان منذ القدم.
2. لا تخلو الجريمة من أي مجتمع وفي كل العصور.
3. الجريمة فعل مخالف للقيم والمعتقدات التي تسود المجتمعات وقابلها بالإستياء والعقاب.
4. حاربت الديانات السماوية الجريمة وحثت الإنسان على الإبتعاد عنها.
5. الجريمة كسب وقطع أي الكسب المكروه، فالجريمة هي السلوك الإنساني المحظور الذي يخل بأمن المجتمع وسلامته.
6. تلعب البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دور فاعل في سلوك المجرم.
7. الجريمة هي تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً.
8. الجريمة نتاج مواقف ذهنية سلبية لدى الشخص وذلك لشعوره أنه غير مقبول.

الدوافع: الدافع يعد شعلة النشاط البشري ومحفز العقل ومحرك الجوارح الإنسانية، ولقد عرفها (نجاتي، 1988م، ص 23) على أنها "القوى المحركة التي تبعث النشاط في الكائن الحي، وتحمله على سلوك ما (إيجابي أو سلبي)، تلبية لإلحاح حاجة مادية أو معنوية، وتحقيقاً لهدف أو أهداف معينة".

وهنا يتضح أن الدافع يعد الشرارة التي تزود الإنسان بالطاقة الازمة لإرتكاب الفعل الذي يتشكل في صورته الإيجابية أو السلبية، ويتم توجيه هذه الطاقة بصورة منظمة تنتج الفعل المراد إتيانه، وتحقق النتيجة المرجوة ولقد أشارت (حيزية، 2012م، ص ص 144 -145) إلى عدة نقاط تلزم لتحقيق النتائج وجاءت على النحو التالي:

- ❖ تحديد النشاط واختياره.
- ❖ توجية السلوك أو هذه النشاط.
- ❖ المحافظة على استدامة تنشيط السلوك طالما بقي الانسان مدفوعاً أو طالما بقيت الحاجة قائمة".

أن الظواهر الإنسانية في حد ذاتها تمثل ظواهر كلية بمعنى أن الظاهرة الإجرامية مثلا لا يمكن فهمها وفك رموزها إلا بالرجوع مثلا إلى العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع (البعد الإجتماعي) كذلك تأثير المؤسسات الثقافية المنتشرة بكثافة في المجتمع على سلوك الأفراد وطريقة تفكيرهم

(البعد الثقافي) ويضاف إلى ذلك الوضع المعيشي للفرد وأثره المباشر على تصرفاته ومعاملاته اليومية (البعد الإقتصادي) وغيرها من العوامل التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتنتج لنا في الأخير ما نسميه علميا ظاهرة الجريمة أو ظاهرة الإنسان الحديث الذي يحترف الجريمة". (عبد الصمد، 2013م، ص 59).

وعليه يمكن تقسيم البيئة الإجتماعية الدافعة لارتكاب الجرائم إلى ما يلي:

- ❖ الدوافع الاجتماعية (الأسرة والمجتمع والأصدقاء).
- ❖ الدوافع الثقافية (المدرسة والدين ووسائل التواصل الإجتماعي والإعلام).
- ❖ الدوافع الاقتصادية (المستوى الإقتصادي).

العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة:

تعد العوامل الخارجية الدافعة بالمجرم لارتكاب الجريمة من العوامل التي لا تتعلق بالمجرم من الناحية الوراثية، وإنما تتعلق بالوسط الذي يعيش فيه، والذي بدوره يؤثر على سلوكه ويوجهه نحو إرتكاب الفعل المحظور، وعليه نبين مدى تأثير العوامل السابقة على سلوك الأفراد كما يلي:

الأسرة: تعد الأسرة "هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري وهي الوعاء الذي يشكل داخل شخصية الطفل والمكان الأنسب الذي تطرح فيه أفكار الآباء وهي الوعاء الذي يشكل داخل شخصية الطفل فردياً واجتماعياً والمكان الإنسب الذي تطرح فيه أفكار الأباء والكبار ليحفظها الصغار على مر الأيام فتنشئهم في الحياة (الشديفات، أمين و الرشيدي، 2016م، ص 2126).

وتشير (نعيمة، 2002م، ص 24) إلى أن "الأسرة كمصدر من مصادر القيم على أنها "تقوم بالمحافظة على الاستمرار المعنوي للمجتمع وذلك بتلقين أفراده قيمة ومعايير سلوكية واتجاهاته وعاداته ونمطه الثقافي".

وعليه يتضح أن "المصدر الرئيسي للضبط الذاتي المتدني هو التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة والمؤثرة، فالأسرة التي ترعى أبناءها وتشرف عليهم بشكل مستمر تدرك تدني الضبط الذاتي وتقوم بمعاقبة أبنائها في حالة ارتكابهم لأفعال وسلوكيات منحرفة، وبالتالي تعمل على تنشئتهم في ضبط الذات وبالتالي لن يقوموا بارتكاب الجرائم سواء في طفولتهم أو عندما يصبحون راشدين". (الوريكات، 2013م، ص274-275).

وبناء على ما سبق نلاحظ أن تربية الطفل الناشيء تسند للإسرة بشكل أساس وفي حال حصول التصدع في أركان الأسرة سيتأثر الحدث سلباً، وهذا ممكن أن يحدث بعدة طرق منها فقدان أحد الأبوين بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجر أو الانفصال أو السجن... الخ.

المجتمع وصحبة السوء: يقصد بالمجتمع "مجموعة من الأفراد، يعيشون معاً، بتعاون وتضامن، ويرتبطون بتراث ثقافي، أو معتقد معين، ولديهم الإحساس بالانتماء لمجتمعهم وعقائدهم وبعضهم البعض، ويكونون مجموعة من المؤسسات، تؤدي لهم الخدمات اللازمة في حاضرهم، وتضمن لهم مستقبلاً مشرقاً في شيخوختهم، وتنظم العلاقات فيما بينهم" (ناصر، 1996م، ص 95).

أما الأصحاب فيعرفهم (الشديفات، أمين و الرشيدي، 2016م، ص 2128). على أنهم من "الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة الأشرار والمنحرفين فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه ومدرسته".

الدين: يعد الدين مصدر الهام واحترام وزجر لكثير من البشر، فهو تعبير عن إرادة الخالق ويعد منظومة إلهية متكاملة، جاءت بهدف تنظم حياة البشرية بدون خلل أو نقصان، بمجموعة القيم التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

ويشير (الغفار، 2008م، ص 27) إلى اهتمام الدين الإسلامي بغرس القيم لدى الإنسان حيث "اهتم الدين الإسلامي بأن يزرع القيم الإسلامية في الطفل منذ الصغر، فينقشها في جداره النفسي والروحي فلا تغادره إلا بمعاول يضعها الشخص ذاته".

"إن للتربية الدينية الأثر الفاعل في الوقاية من الجريمة والانحراف وتدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الإنحرافية التي تطرأ على نفوس البشر، فدور المؤسسة الدينية دور كبير يتفوق على دور أية مؤسسة تربوية أو قانونية لأنها تخاطب الضمير الإنساني وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال". (الشديفات، أمين و الرشيدي، 2016م، ص 2128).

المدرسة: إن البعد الاجتماعي يؤسس لمنظومة القيم السائدة في المجتمع، وتلعب فيه المؤسسات الدور الرئيس، خاصة مؤسسة المدرسة حيث نجد أن "المدرسة كمؤسسة اجتماعية تهدف إلى عملية التنشئة الاجتماعية وخدمة مجتمع معين ونظام معين فينبغي عليها أن تهتم برعاية أبنائها من الجوانب الانفعالية والاجتماعية بجانب اهتمامها بالجوانب المعرفية فهي تؤثر في اتجاهات الطفل وقيمه وتشكل سمات الشخصية" (نعيمة، 2002م، ص 28).

وسائل التواصل الإجتماعي والإعلام: على الرغم من أهمية ثورة المعلومات وانتشار وسائل نقل المعلومات عن طريق التكنولوجيا الحديثة عبر وسائل التواصل الإجتماعي والإذاعة والتلفزيون إلا أن هذا الانفجار المعرفي، قد خلف العديد من المضار.

فالجرائم التي تنفذ بواسطته أو من خلال التأثر بنتائجه كبيرة وذلك يعود لأن الجريمة تحدث في الخفاء، وأحياناً لا تترك أثراً مادياً يمكن أن يستند إليه كدليل على ارتكاب الفعل المجرم، مثل جرائم الغش والاحتيال المعلوماتي والسرقة والنصب والتعري ونشر الفسق، ومن أكثر الأمور خطورة، أن الجريمة بهذا الوصف أصبحت عابرة للقارات، وضاعفت عدد الجرائم المرتكبة وأثرت في ثقافات وقيم الشعوب وسهلت إرتكاب الجرائم، وعليه فإنها "تشكل خطورة أكبر من المصادر السابقة، لما لها من تأثير بالغ وحاد على المعتقدات وتقاليد وقيم المجتمع" (لخضر، 2006م، ص 33).

ويشير (الريفي، 2002م، ص53-54) أن "هناك نظريات عديدة استطاعت أن تشكل الإطار العلمي لدراسة ظاهرة العنف في وسائل الاعلام الجماهيري، كما استطاعت تفسير التأثيرات السلبية والايجابية لظهور العنف في وسائل الاعلام الجماهيري".

المستوى الإقتصادي: يعد العامل الإقتصادي من العوامل المحفزة لإرتكاب الجريمة وذلك بدافع اشباع الحاجات، خاصة إذا ما عدت من الحاجات الأساسية التي لا يمكن للإنسان العيش بدون توافرها.

وهنا يؤكد (حمد، 2008م، ص 113) أن "الظروف الإقتصادية للأسرة إذا كانت جيدة تساعد الأبناء على الالتحاق بالمدارس والجامعات، وتوفر لهم احتياجات هامة، وذلك بعكس الظروف الاقتصادية السيئة للأسرة، التي لا تلبي حاجات الفرد، حيث يزيد الفقر وتقل فرص العمل، وترتفع معدلات البطالة، وتزيد المسافة بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة حرمان المحرومين وإثراء الأثرياء المترفين، وقد يؤدي هذا إلى الاضطرابات والصدمات الاجتماعية والمشكلات الخاصة والتي من أهمها الجريمة".

من الطبيعي أن يقدم الإنسان على تلبية رغباته واحتياجاته، وقد لا يستطيع تجاوز الإغراءات التي تطرح له في سبل الإجرام، ولكن نرى هنا أن الحالة الإقتصادية الصعبة بمفردها لا تمهد الطريق نحو الإقدام على الجريمة.

وهذا ما يؤكده (البشير، 2000م، ص 41) فيشير إلى أنه قد "يدفع الفقر صاحبه إلى ارتكاب الجريمة عن طريق اشباع حاجاته عندما يشعر الفرد بالحرمان والجوع واليأس ويضعف وازعه الديني وخاصة عندما يرى من حوله في بحبوحة من العيش".

يتضح مما سبق أن العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة تتلخص فيما يلي:

1. إن للمصدر الرئيسي للضبط الذاتي المتدني هو التنشئة الاجتماعية الأسرية غير الفاعلة والمؤثرة.
2. يعد أصحاب السوء سبب مهم يدفعون الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية من خلال اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء، لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة.
3. يعد الدين مصدر إلهام واحترام وزجر لكثير من البشر.
4. اهتم الدين الإسلامي بغرس القيم لدى الإنسان منذ نعومة أظافره وحتى إنتهاء حياته.
5. المدرسة مؤسسة اجتماعية تهدف إلى عملية التنشئة الاجتماعية وخدمة المجتمع فهي تؤثر في اتجاهات الطفل وقيمه وتشكل سماته الشخصية.
6. وسائل التواصل الإجتماعي والإعلام مرتع لجرائم الغش والاحتيال المعلوماتي والسرقة والنصب والتعري ونشر الفسق، وتؤثر على معتقدات وتقاليد وقيم المجتمع.
7. يعد العامل الإقتصادي من العوامل المحفزة لإرتكاب الجريمة وذلك بدافع اشباع الحاجات، لكن الحالة الإقتصادية الصعبة بمفردها لا تمهد الطريق نحو الإقدام على الجريمة.

الدراسات السابقة:

لقد لاحظنا من خلال البحث عن دراسات سابقة مرتبطة بالموضوع أن هناك فقر كبير في عدد الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع المهم، وخاصة في فلسطين، وعلى الرغم من ذلك تمكنا من الوصول إلى عدة دراسات تناولها الباحثين في عدد من الدول ونسرد منها التالي:

دراسة الشديفات، أمين و الرشيدي، (2016م)، بعنوان: العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. وهدفت الدراسة للتعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الإجتماعية والإقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الإجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الإجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، واستخدام العينة العشوائية البسيطة.

وقد توصلت الدراسة إلى:

هناك مجموعة من الظروف الإجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دوراً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الإقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الإجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردنيمن جهة أخرى .

وتوصي الدراسة بالاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة وتوفير فرص العمل لهم، والاهتمام بتعميق دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الإجتماعية، والاهتمام بالمناطق المكتظة بالسكان وتوفير الخدمات فيه.

دراسة هياجنة و النقشبندي (2007م) بعنوان: "المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على جرائم النســـاء الأخلاقية في المجتمع الأردني" ، ميدانية دراسة تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالجرائم الاخلاقية للنساء في الأردن وتم اتباع منهج

المسح الاجتماعي الشامل لمجتمع الدراسة، الذي تكون من 90 مبحوثة من نزيلات مراكز إصلاح وتأهيل الجويدة عن طريق استمارة مقابلة مع الدراسة المعمقة لبعض الحالا ت.
ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: انتماء النسبة الأكبر من المبحوثات إلى الفئة العمرية (18-25) وارتفاع نسبة العازبات والأميات وغير العاملات بأجر وبدخل شهري (للعاملات أقل من 100 دينار أردني).
تبين وجود نسبة من المكررات لارتكاب الجرائم الأخلاقية، وقد كانت جريمة الزنا من أكثر الجرائم الأخلاقية ارتكابا تلتها جريمة الدعارة أو البغاء.

دراسة حسناوي (2012م) بعنوان: "أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، تحليل مضمون جريدة النهار"، ولقد هدفت الدراسة للكشف عن أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، من خلال تحليل مضمون جريدة النهار للعام 2009م مع أخذ عينتين للجرائم وهما القتل والجرائم الأخلاقية. كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي.
ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن نسبة المجرمات كبيرة بين الفئة الشابة من غير المتزوجات. كما أن الدوافع لإرتكاب الجريمة تركزت حول الدافع الإقتصادي والإجتماعي والنفسي.

دراسة عماد الدين (2011م) بعنوان: "السلوك الإجرامي عند النساء"، والتي هدفت لتحديد أهم العوامل المؤثرة على إجرام النساء ومظاهر اختلاف إجرام النساء عن إجرام الرجال، ولقد استخدم الباحث المنهج التحليلي والتأصيلي (الاستقرائي) ومن أهم النتائج التي خلص إليها الباحث ضرورة إستخدام المنهج التكاملي في دراسة الظاهرة الإجرامية حتى لا نغفل عن أي مؤثر من مؤثرات الجريمة.

دراسة الجميل (2005م) بعنوان: "المرأة والجريمة من منظور القانون الإجتماعي دراسة قانونية ـ إجتماعية- ميدانية"، وهدفت لمعرفة حجم إجرام النساء في المجتمع اليمني ونوع الجرائم المرتكبة ودوافعه، واستخدم الباحث تحليل المضمون منهج للدراسة، ولقد خلص الباحث لعدد كبير من النتائج والتوصيات ومن أهمها أن هناك خروقات كبيرة في قانون العقوبات اليمني، وعدم وضوح السياسة الجنائية بشأن تجريم النساء في اليمن، كما خلصت الدراسة إلى قلة جرائم النساء مقارنة بجرائم الرجال في اليمن.

دراسة حنتول (1425هـ 2004 م)، بعنوان: "أنماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جدة". وهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والمتمثلة في القتل، والسرقة، والرشوة، والجنس، والمخدرات، والمتغيرات الشخصية والتي شملت السيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا. وتوصي الدراسة بإتباع سبل الوقاية من الجريمة قبل علاجها. كما أوصى بمزيد من الأبحاث والتي ينبغي إجرائها في المجتمع السعودي، بهدف التعرف على مختلف الأسباب المؤدية للسلوك الإجرامي وكيفية علاجها حتى ينعم المجتمع بالأمن.

دراسة العبد الوهاب (2004م)، بعنوان: "الدافع والباعث على الجريمة وأثرها في العقوبات التعزيزية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الباعث من إرتكاب الجريمة وتأثير الباعث والدافع على العقوبات التعزيرية، واعتمد الباحث المنهج التأصيلي الإستقرائي، وتوصل الباحث إلى عدد كبير من النتائج أهمها ضرورة التمييز بين الباعث والدافع وأن هناك ظروف تترعرع فيها الجريمة وتنشط.

دراسة شاكر، وآخرون (2018م)، بعنوان: "أثر التغيرات الاجتماعية بجرائم النساء، دراسة إجتماعية ميدانية في سجن الحلة الاصلاحي"، وهدفت الدراسة للكشف عن العوامل المؤثرة في

إجرام المرأة سواء الداخلية أو الخارجية، كما هدفت للتعرف على العلاقة بين إجرام المرأة والعوامل الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تحيط بها.

دراسة عبد الله (2011م)، بعنوان: "العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الإجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ارتكاب الجريمة والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والقانونية للسلوك الإجرامي، ولقد استخدم الباحث المنهج المقارن ومنهج المسح الإجتماعي، ولقد استخدم أداة الإستبانة، وخلص إلى عدة نتائج من أهمها: تبين أن الجريمة تظهر بنسبة 95% بين صفوف الشباب، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة القادمين من الحضر أعلى من نسبة القادمين من الريف في اتيان الجريمة كما أن من دخلهم أقل من الحاجة هم أكثر اقداماً على الجريمة، كما أن للتفكك الأسري أثر واضح في ارتفاع منسوب الجريمة وكذلك ظهر جلياً تأثير البيئة السكانية في نسبة ازدياد معدلات الجريمة للذين يقطنون مناطق سكنية مشهورة بالجريمة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- أشارت العديد من الدراسات لتأثير الوضع الإقتصادي على ارتكاب الجريمة.
- انتماء النسبة الأكبر من مرتكبي الجرائم إلى الفئة العمرية الشابة.
- ترتفع نسبة المجرمين بين غير المتزوجين أكثر منه في أوساط المتزوجين.
- ترتفع الجريمة بين القادمين من الحضر أكثر من القادمين من الريف.
- يلعب التفكك الأسري دوراً واضحاً في ارتكاب الجريمة.
- نسبة ظهور الجريمة يكون أكثر وضوحاً في البيئة السكانية المشهورة بالإجرام.

الدراسات السابقة:

لقد لاحظنا من خلال البحث عن دراسات سابقة مرتبطة بالموضوع أن هناك فقر كبير في عدد الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع المهم، وخاصة في فلسطين، وعلى الرغم من ذلك تمكنا من الوصول إلى عدة دراسات تناولها الباحثين في عدد من الدول ونسرد منها التالي:

دراسة الشديفات، أمين و الرشيدي، (2016م)، بعنوان: العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. وهدفت الدراسة للتعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الإجتماعية والإقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الإجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الإجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، واستخدام العينة العشوائية البسيطة.

وقد توصلت الدراسة إلى:

هناك مجموعة من الظروف الإجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دوراً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الإقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الإجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من جهة أخرى .

وتوصي الدراسة بالاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة وتوفير فرص العمل لهم، والاهتمام بتعميق دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الإجتماعية، والاهتمام بالمناطق المكتظة بالسكان وتوفير الخدمات فيه.

دراسة هياجنة و النقشبندي (2007م) بعنوان: "المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على جرائم النســـاء الأخلاقية في المجتمع الأردني" ، ميدانية دراسة تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة

المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالجرائم الاخلاقية للنساء في الأردن وتم اتباع منهج المسح الاجتماعي الشامل لمجتمع الدراسة، الذي تكون من 90 مبحوثة من نزيلات مراكز إصلاح وتأهيل الجويدة عن طريق استمارة مقابلة مع الدراسة المعمقة لبعض الحالا ت.
ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: انتماء النسبة الأكبر من المبحوثات إلى الفئة العمرية (18-25) وارتفاع نسبة العازبات والأميات وغير العاملات بأجر وبدخل شهري (للعاملات أقل من 100 دينار أردني).
تبين وجود نسبة من المكررات لارتكاب الجرائم الأخلاقية، وقد كانت جريمة الزنا من أكثر الجرائم الأخلاقية ارتكابا تلتها جريمة الدعارة أو البغاء.

دراسة حسناوي (2012م) بعنوان: "أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، تحليل مضمون جريدة النهار"، ولقد هدفت الدراسة للكشف عن أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، من خلال تحليل مضمون جريدة النهار للعام 2009م مع أخذ عينتين للجرائم وهما القتل والجرائم الأخلاقية. كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي.
ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن نسبة المجرمات كبيرة بين الفئة الشابة من غير المتزوجات. كما أن الدوافع لإرتكاب الجريمة تركزت حول الدافع الإقتصادي والإجتماعي والنفسي.

دراسة عماد الدين (2011م) بعنوان: "السلوك الإجرامي عند النساء"، والتي هدفت لتحديد أهم العوامل المؤثرة على إجرام النساء ومظاهر اختلاف إجرام النساء عن إجرام الرجال، ولقد استخدم الباحث المنهج التحليلي والتأصيلي (الاستقرائي) ومن أهم النتائج التي خلص إليها الباحث ضرورة إستخدام المنهج التكاملي في دراسة الظاهرة الإجرامية حتى لا نغفل عن أي مؤثر من مؤثرات الجريمة.

دراسة الجميل (2005م) بعنوان: "المرأة والجريمة من منظور القانون الإجتماعي دراسة قانونية – إجتماعية- ميدانية"، وهدفت لمعرفة حجم إجرام النساء في المجتمع اليمني ونوع الجرائم المرتكبة ودوافعه، واستخدم الباحث تحليل المضمون منهج للدراسة، ولقد خلص الباحث لعدد كبير من النتائج والتوصيات ومن أهمها أن هناك خروقات كبيرة في قانون العقوبات اليمني، وعدم وضوح السياسة الجنائية بشأن تجريم النساء في اليمن، كما خلصت الدراسة إلى قلةجرائم النساء مقارنة بجرائم الرجال في اليمن.

دراسة حنتول (1425هـ 2004 م)، بعنوان: "أنماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جدة". وهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والمتمثلة في القتل، والسرقة، والرشوة، والجنس، والمخدرات، والمتغيرات الشخصية والتي شملت السيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا. وتوصي الدراسة بإتباع سبل الوقاية من الجريمة قبل علاجها. كما أوصى بمزيد من الأبحاث والتي ينبغي إجرائها في المجتمع السعودي، بهدف التعرف على مختلف الأسباب المؤدية للسلوك الإجرامي وكيفية علاجها حتى ينعم المجتمع بالأمن.

دراسة العبد الوهاب (2004م)، بعنوان: "الدافع والباعث على الجريمة وأثرها في العقوبات التعزيزية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الباعث من إرتكاب الجريمة وتأثير الباعث والدافع على العقوبات التعزيرية، واعتمد الباحث المنهج التأصيلي الإستقرائي، وتوصل الباحث إلى عدد كبير من النتائج أهمها ضرورة التمييز بين الباعث والدافع وأن هناك ظروف تترعرع فيها الجريمة وتنشط.

دراسة شاكر، وآخرون (2018م)، بعنوان: "أثر التغيرات الاجتماعية بجرائم النساء، دراسة إجتماعية ميدانية في سجن الحلة الاصلاحي"، وهدفت الدراسة للكشف عن العوامل المؤثرة في

إجرام المرأة سواء الداخلية أو الخارجية، كما هدفت للتعرف على العلاقة بين إجرام المرأة والعوامل الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تحيط بها.

دراسة عبد الله (2011م)، بعنوان: "العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الإجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ارتكاب الجريمة والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والقانونية للسلوك الإجرامي، ولقد استخدم الباحث المنهج المقارن ومنهج المسح الإجتماعي، ولقد استخدم أداة الإستبانة، وخلص إلى عدة نتائج من أهمها: تبين أن الجريمة تظهر بنسبة 95% بين صفوف الشباب، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة القادمين من الحضر أعلى من نسبة القادمين من الريف في اتيان الجريمة كما أن من دخلهم أقل من الحاجة هم أكثر اقداماً على الجريمة، كما أن للتفكك الأسري أثر واضح في ارتفاع منسوب الجريمة وكذلك ظهر جلياً تأثير البيئة السكانية في نسبة ازدياد معدلات الجريمة للذين يقطنون مناطق سكنية مشهورة بالجريمة.

أولاً: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

1- من حيث منهج الدراسة:

لاحظ الباحثان في معظم الدراسات السابقة استخدام الباحثين فيها مناهج متعددة فاستخدمت دراسة **حسناوي (2012م)** المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة **عماد الدين (2011م)** ودراسة العبد الوهاب (2004م) استخدمت المنهج التحليلي والتأصيلي (الاستقرائي). في حين اختلفت عنها ودراسة **عبد الله (2011م)** و **دراسة هياجنة والنقشبندي (2007م) باستخدام** منهج المسح الاجتماعي الشامل ما يجعلها تشابهه الدراسة الحالية.

2- من حيث أداة الدراسة:

توافقت معظم الدراسات على الاستبانة كأداة للدراسة مثل دراسة **الشديفات، والرشيدي (2016م)**، ودراسة عبد الله (2011م)، أما دراسة **هياجنة والنقشبندي (2007م)** فاستخدمت أداة استمارة المقابلة.

3- من حيث عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بطريقة قصدية في العديد من الدراسات مع الاعتماد على المسح الشامل بما يخدم أهداف دراسته.

ثانياً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

ساعدت الدراسات السابقة الباحثان في:

1- اختيار المنهج المناسب الدراسة.
2- اختيار المعالجات الإحصائية المناسبة.
3- الاستفادة من العديد من الكتب والمراجع ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.

ثالثاً: أوجه تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1- أنها فحصت جميع النزيلات في قطاع غزة في فترة زمنية محددة.
2- أن هذه الدراسة من أوائل الدراسات -حسب علم الباحثان في قطاع غزة- التي ربطت بين تأثير البيئة الإجتماعية ودافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء.

الطريقة والإجراءات ونتائج الدراسة الميدانية "إجابة الأسئلة ومناقشتها"

مقدمة: نتعرض إلى الإجراءات والخطوات المنهجية التي تمت في مجال الدراسة الميدانية، حيث يتناول منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات للتوصل إلى النتائج ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

منهـــج الدراســـة: اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول الإجابة على السؤال الأساسي وماهية وطبيعة الظاهرة موضوع البحث، ويشمل ذلك تحليل الظاهرة، وبينتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، ومعنى ذلك أن الوصف يتم أساساً بالوحدات أو الشروط أو العلاقات أو الفئات أو التصنيفات أو الأنساق التي توجد بالفعل، وقد يشمل ذلك الآراء حولها والاتجاهات إزائها، وكذلك العمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، ومعنى ذلك أن المنهج الوصفي يمتد إلى تناول كيف تعمل الظاهرة.

عينة الدراســة: بلغت عينة الدراسة على 59 فرد، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
عزباء	4	6.8
متزوجة	34	57.6
مطلقة	16	27.1
أرملة	5	8.5
المجموع	59	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (1) أن 57.6% من أفراد عينة الدراسة حالتهن الإجتماعية متزوجات، بينما 27.1% حالتهن الإجتماعية مطلقات, و 8.5% أرامل, و 6.8% عزباء (آنسات). ما يبين أن أكبر نسبة من الجرائم ترتكب بواسطة النساء المتزوجات، تليها في المرتبة الثانية المطلقات، ويعزو الباحثين هذا الأمر إلى زيادة نسبة الأعباء على المرأة بعد الزواج، ودخول مفاهيم جديد إلى ثقافة المرأة قد تساعدها على الاحتكاك أكثر في المجتمع.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاقتصادية

الحالة الاقتصادية	التكرار	النسبة%
ضعيفة	34	57.6
متوسطة	18	30.5
جيدة	3	5.1
ممتازة	4	6.8
المجموع	59	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (2) أن 57.6% من أفراد العينة حالتهن الإقتصادية ضعيفة, و 30.5% حالتهن الإقتصادية متوسطة, و 6.8% ممتازة, و 5.1% جيدة. نلاحظ أن نسبة النساء الآتي يرتكبن الجريمة هن منتميات إلى الطبقة الضعيفة من الناحية الإقتصادية، وتليها في المرتبة الثانية ذوات الدخل المتوسط، ويعزو الباحثين هذا الأمر إلى عدم مقدرة القائم على رعاية المرأة من توفير الاحتياجات الأساسية لها، ما يدفعها إلى إرتكاب الجريمة بقصد تلبية رغباتها واحتياجاتها الإقتصادية.

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
أمية	18	30.5
أقرأ وأكتب	24	40.7

دبلوم	9	15.3
بكالوريوس	6	10.3
ماجستير فأكثر	2	3.4
المجموع	59	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3) أن 40.7% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهن العلمي (أقرا وأكتب)، بينما 30.5% أميات, و 28.3% مؤهلهن العلمي جامعي (15.3% دبلوم, و 10.3% بكالوريوس, و 3.4% ماجستير فأكثر). الإحصائية السابقة تبين أن النساء القادرات على القراءة والكتابة تصدرن المرتبة الأولى، وتليها الأميات وكان الحال أقل كلما تقدم مستوى التعليم، ما يدلل على أن النساء القادرات على القراءة والكتابة هن الأكثر في المجتمع الفلسطيني من الأميات والحاصلات على درجات تعليم عالي وبالتالي جاءت النسبة حقيقية.

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
اقل من 25	19	32.2
اقل من 35	26	44.1
اقل من 45	10	16.9
اكثر من 45	4	6.8
المجموع	59	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (4) أن 44.1% من أفراد عينة الدراسة متوسط أعمارهن أقل من 35 سنة، بينما 32.2% متوسط أعمارهن أقل من 25 سنة, و 16.9% متوسط أعمارهن أقل من 45 سنة, و 6.8% متوسط أعمارهن اكثر من 45 سنة. الجدول السابق يبين أن النساء التي أعمارهن أقل من 35 سنة حصلن على المرتبة الأولى وتليها من هن أقل من 25 سنة، ويعزو الباحثين الأمر إلى أن مقومات الحياة والمقدرة على إرتكاب الجريمة والجرأة تكون أكثر في المراحل العمرية المذكورة، بينما تصبح المقومات أقل كلما تقدم الإنسان في العمر.

جدول (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة	التكرار	النسبة%
أخلاقيات	39	66.1
سرقة ومال	9	15.3
أمنيات	3	5.1
تعدد الزوجات	1	1.7
ذمة مالية	4	6.8
قتل	3	5.1
المجموع	59	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5) أن 66.1% من افراد العينة جريمتهن أخلاقية, و 15.3% جريمتهن سرقة ومال, و 6.8% ذمة مالية, و 5.1% قتل أو أمنيات, و 1.7% تعدد الزوجات. ويعزو الباحثين الأمر إلى أن السرقة والنشل من الجرائم التي لا تحتاج إلى الكثير من الغناء والقوة الجسدية، كما يمكن أن ترتكب الجريمة في وقت زمني قصير فلا تشعر الأسرة

بغيابها، وكذلك الأمر يمكن للمرأة أن تستدعي بعض المؤثرات التي تجعل من الضحية شخصاً ضعيفاً يفقده المقدرة على التركيز ما يكلل عملية السرقة بالنجاح.

جدول (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مدة الحبس

مدة الحبس	التكرار	النسبة%
أقل من سنة	33	55
أقل من 3 سنوات	19	32.2
من 3 فأكثر	7	11.8
المجموع	59	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (6) أن 55.9% من أفراد العينة متوسط مدة الحبس أقل من سنة , و 30.5% متوسط مدة المحبس أقل من 3 سنوات, و 13.6% متوسط مدة الحبس من 3 سنوات فأكثر. الجدول السابق يؤكد ما جاء من نتائج في الجداول السابقة، ويعود هنا الأمر إلى أن الجرائم من نوع المخالفات والجنح لا تزيد فيها العقوبة على 3 سنوات، وهذا يعني أن معظم جرائم النساء تنحصر بين المخالفة والجنحة إلا في حالات قليلة كما هو موضح في الجدول السابق.

جدول (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات الحبس

عدد مرات الحبس	التكرار	النسبة%
ولا مرة	2	3.4
1	37	62.7
2	14	23.7
3	5	8.5
4	1	1.7
المجموع	59	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (7) أن 62.7% من أفراد العينة متوسط عدد مرات الحبس مرة واحدة, و 23.7% متوسط عدد مرات الحبس مرتين, و 8.5% متوسط عدد مرات الحبس 3 مرات, و 3.4% ولا مرة, و 1.7% 4 مرات. مما سبق يتضح أن المرأة من الصعب أن تمتهن الإجرام وليس لديها الرغبة في العود، والواضح أن الجدول السابق يبين أن مرات تكرار العود لمرة واحدة جاء بنسبة مرتفعة جداً.

أدوات الدراسة: استخدم الباحثان استبانة **"مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل"**، ولقد تم بناء أداة الدراسة بإتباع الخطوات التالية: الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالدراسة و تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الأداة وصياغة فقرات كل مجال ثم إعداد الأداة (الاستبانة) في صورتها الأولية والتي شملت على (24) فقرة. وعرضت الأداة على (11) من المحكمين القانونيين والنفسيين والتربويين، من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية بغزة (الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، جامعة القدس المفتوحة، كلية العودة الجامعية)، واستقرت الإستبانة بعد التحكيم على (23) فقرة. حيث اشتملت الإستبانة على قسمين رئيسيين **الأول:** وهو عبارة عن المعلومات الشخصية, أما **الثاني:** فقرات الإستبانة " **مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل** " فيتكون من 23 فقرة وتكونت من الاتي:

- المحور الاول: الدوافع الإقتصادية وتكونت من 7 فقرات.

- المحور الثاني: دوافع التنشئة وتكونت من 8 فقرات.
- المحور الثالث: الدوافع النفسية وتكونت من 8 فقرات.

تصحيح الاستبانة: قام الباحث باستخدام مقياس خماسي لتصحيح فقرات الإستبانة، بحيث يتم التصحيح حول " **مستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل** ".

جدول (8) يوضح مقياس الإجابات

	متدنية جدا	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً
	1	2	3	4	5

صدق أداة الدراسة: صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة صدق الاتساق الداخلي.

صدق الاتساق الداخلي Internal Validity : يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للإستبانة، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (9) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور الاول			المحور الثاني			المحور الثالث		
رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.81	**0.00	1	0.91	0.00**	1	0.63	**0.00
2	0.92	**0.00	2	0.91	**0.00	2	0.69	**0.00
3	0.89	**0.00	3	0.92	**0.00	3	0.82	**0.00
4	0.91	**0.00	4	0.91	**0.00	4	0.82	**0.00
5	0.86	**0.00	5	0.87	**0.00	5	0.79	**0.00
6	0.84	**0.00	6	0.90	**0.00	6	0.92	**0.00
7	0.92	**0.00	7	0.91	**0.00	7	0.88	**0.00
			8	0.77	**0.00	8	0.94	**0.00

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (9) أن فقرات الإستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوي دلالة أقل من (0.05)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.38, 0.94)، وهذا يدل على أن الإستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

ثبات الإستبانة Reliability: يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها

على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب الثبات للاستبانة بطريقتين:

1. **معامل ألفا – كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:** تم تطبيق الإستبانة على عينة استطلاعية قوامها (20) مفردة، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.98، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (10):

جدول (10) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الاستبانة الكلية	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
	23	0.98

2. **الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split half methods :**

بعد تطبيق الإستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown: معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (11):

جدول (11 معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للإستبانة

الإستبانة الكلية	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
	0.82	0.90

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.90 مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

المعالجات الإحصائية: قام الباحثان بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثان في وصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الإستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. اختبار "ت" (One Sample T Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا.

نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها

❖ **نتائج المتعلقة بالسؤال الأول:** ما مستوى تأثير البيئة الإجتماعية (الدوافع الإقتصادية، دوافع التنشئة، الدوافع النفسية)؟

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات **مستوى** تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات، والنتائج موضحة من خلال الجداول التالية:

المحور الأول: الدوافع الاقتصادية.

جدول (12) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب
1	يحفزني غلاء المعيشة على ارتكاب الجريمة	3.475	1.633	69.49	2
2	يدفعني تدني مستوى دخل أسرتي على ارتكاب الجريمة	3.288	1.801	65.76	4
3	تحملي مسؤولية التدبير الإقتصادي في البيت ساعدني على ارتكابي الجريمة	3.271	1.628	65.42	5
4	يشكل امتهاني للجريمة فرصة لتأمين مستقبلي	2.593	1.609	51.86	7
5	تؤمن لي ممارستي للجريمة فرصة لتأمين مستقبلي	2.678	1.395	53.56	6
6	امكانياتي المادية لا تكفي لتلبية احتياجاتي المعيشية	3.542	1.546	70.85	1
7	الجأ إلى الجريمة لعدم توافر فرص عمل	3.305	1.684	66.10	3
	المتوسط العام	3.165	1.614	63.29	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (12) ان أعلى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (6) " امكانياتي المادية لا تكفي لتلبية احتياجاتي المعيشية " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 70.85%.
- الفقرة رقم (1) " يحفزني غلاء المعيشة على ارتكاب الجريمة " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 69.49%.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- طبيعة تأثير الواقع الإقتصادي على ارتفاع وانخفاض منسوب ارتكاب الجريمة.
- اعتقاد المرأة أنها مسؤولة عن تحسين الواقع الاقتصادي للأسرة.
- تجد المرأة لنفسها ذريعة لارتكاب الجريمة ومنها غلاء المعيشة (عقدة الذنب والعقاب الذاتي) وذلك بوضع تبريرات تريحها من الناحية النفسية.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الشديفات، أمين والرشيدي، (2016م)، والتي بينت تأثير السلوك الإجرامي على المجتمع وأبعاده الاجتماعية والإقتصادية والقانونية والشرعية ودراسة عبد الله (2011م)، حيث أشارت إلى تأثير الوضع الإقتصادي على ارتكاب الجريمة.

أما أدنى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (5) " تؤمن لي ممارستي للجريمة فرصة لتأمين مستقبلي" احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي 53.56%.

- الفقرة رقم (4) " يشكل امتهاني للجريمة فرصة لتأمين مستقبلي " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 51.86%.

الوزن النسبي لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية (الدوافع الإقتصادية) في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات هو 63.29%.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- طبيعة الجريمة ومواجهة الذات تخلق حالة من الإحباط والخجل فترفض أن تكون ممارسة الجريمة فرصة لتامين مستقبلها.
- إدراك المرأة لمدى بشاعة فكرة امتهان الجريمة لتأمين مستقبل أحدهم.

المحور الثاني: دوافع التنشئة.

جدول (13) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	تحتني نشأتي في أسرة مفككة على ارتكاب الجريمة (طلاق, انفصال,..)	3.085	1.774	61.69	2
2	أعيش في بيئة إجتماعية مشجعة على ارتكاب الجريمة	2.695	1.725	53.90	5
3	يعاملني ولي أمري (أبواي- زوجي - أخي) بشكل قاسي	3.322	1.756	66.44	1
4	يتساهل ولي أمري (والد، زوج ،أخ) في التعامل معي.	2.271	1.436	45.42	7
5	يسهل اختلاطي مع الرجال وقوعي في الجريمة.	2.271	1.472	45.42	7
6	فشلي في بناء أسرة مستقرة حفزني على ارتكابي الجريمة.	2.746	1.688	54.92	4
7	تسهل معرفتي برفيقات سوء استمراري في الجريمة.	2.475	1.736	49.49	6
8	لأني غير متعلمة فهذا حفزني على ارتكاب جريمة .	2.797	1.669	55.93	3
	المتوسط العام	2.708	1.657	54.15	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (13) ان أعلى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (3) " يعاملني ولي أمري (والد، زوج ،أخ) بشكل قاس " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 66.44%.
- الفقرة رقم (1) " تحتني نشأتي في أسرة مفككة على ارتكاب الجريمة (طلاق, انفصال,..)" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 61.69%.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- حقيقة أن التربية الأسرية لها دور فاعل في تشكيل شخصية الطفل منذ نعومة أظافره، وأن التربية القاسية تعد معول هدم لا معول بناء.

إن التفاعل الاجتماعي والتربية الأسرية السليمة والمعتدلة، تعد السبيل لإيجاد جيل صحي بعيد عن الجريمة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة العبد الوهاب (2004م) ،النتائج وكان من أهمها أن هناك ظروف مهيئة لإرتكاب الجرائم تترعرع فيها الجريمة وتنشط. ودراسة عبد الله (2011م)، أن للتفكك الأسري أثر واضح في ارتفاع منسوب الجريمة وكذلك نسبة ظهر جلياً تأثير البيئة السكانية في نسبة ازدياد معدلات الجريمة للذين يقطنون مناطق سكنية مشهورة بالجريمة. ودراسة الشديفات، أمين و الرشيدي، (2016م) وقد توصلت الدراسة أن هناك مجموعة من الظروف الإجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دوراً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية.

أما أدني فقرتين هما:

- الفقرة رقم (4) " يتساهل ولي أمري (والد، زوج ،أخ) في التعامل معي " احتلت المرتبة السابعة بوزن نسبي 45.42%.
- الفقرة رقم (5) " يسهل اختلاطي مع الرجال وقوعي في الجريمة " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 45.42%.

الوزن النسبي لمستوى تأثير البيئة الاجتماعية (دوافع التنشئة) في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات هو 54.15%.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- حقيقة أن المرأة المجرمة عاشت في بيئة قاسية أدت إلى شعورها بالغضب والدونية.
- ارتباط المجتمع في مخيلتها بصورة الأب أو الأخ أو الزوج القاسي وغير المتساهل ما أدى إلى احتقان الغريزة الدفاعية لديها.
- رغبة المرأة من الانتقام من المجتمع بناءً على النظرة الدونية التي يواجهها فيها المجتمع.
- فقدان المبحوثات إلى مفهوم التعاضد والتفاهم في داخل الأسرة والذي يعد مفتاح البقاء والاستمرار.
- يترتب على مفهوم التساهل مفاهيم مقترنة مثل المرونة والغفران وهي مفاهيم إنسانية تملأ الفراغ النفسي والعاطفي والتي تعد مفاهيم مفقودة لدى العديد من المبحوثات.
- الإناث بطبيعتهن أكثر حساسيتاً لما فيها من بعد إنساني وعاطفي، وبالتالي جاءت تقديراتهن عالية.
- حاجة الإناث إلى مزيدٍ من التلطف والرفق في التعامل التي لا يمكن إشباعها إلا من خلال فهم الأسرة لحاجاتهن النفسية.

المحور الثالث: الدوافع النفسية جدول (14) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب
1	حفزني مشاهدتي للأفلام	1.797	1.186	35.93	7

	والمسلسلات اللاخلاقية والعنيفة يدفعني على ارتكاب الجريمة				
2	المامي الضعيف بأحكام الشريعة كان سببا لارتكابي للجريمة	3.119	1.555	62.37	3
3	أشعر بالراحة عند ارتكابي للجريمة	1.644	1.079	32.88	8
4	أشعر بأنني شخص منبوذ في المجتمع	3.000	1.608	60.00	4
5	تألمي من تجاربي السيئة في طفولتي دفعني لارتكاب الجريمة	2.593	1.566	51.86	5
6	تشكل حاجتي للانتقام دافعا لارتكاب الجريمة	2.203	1.460	44.07	6
7	انتقاص المجتمع لحقوقي حفزني على ارتكاب الجريمة	3.254	1.615	65.08	2
8	يستهدفني المجتمع فأنا عضو ضعيف فيه	3.356	1.710	67.12	1
	المتوسط العام	2.621	1.472	52.42	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (14) ان أعلى فقرتين هما:

- الفقرة رقم (8) " يستهدفني المجتمع فأنا عضو ضعيف فيه" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 67.12%.
- الفقرة رقم (7) " انتقاص المجتمع لحقوقي حفزني على ارتكاب الجريمة " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 65.08%.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- اعتقاد المبحوثات أنهن ضحية المجتمع وأن المجتمع استباح كرامتهن.
- شعور المبحوثات بأن المجتمع ينتقص من حقوقهن شكل لديهن دافع قوي لارتكاب الجريمة.
- المجتمع لا يحترم المجرم وبالتالي يظهر له عدم الاحترام والدونية، ما ينعكس سلباً على ردة فعل المجرم ويحفزه لارتكاب جرائم جديدة بهدف الانتقام من المجتمع.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الجميل (2005م) والتي توصلت إلى أن هناك خروقات كبيرة في قانون العقوزبات اليمني، وعدم وضوح السياسة الجنائية بشأن تجريم النساء في اليمن.

أما ادني فقرتين هما:

- الفقرة رقم (1) " حفزني مشاهدتي للأفلام والمسلسلات اللاخلاقية والعنيفة يدفعني على ارتكاب الجريمة " احتلت المرتبة السابعة بوزن نسبي 35.93%.
- الفقرة رقم (3) " اشعر بالراحة عند ارتكابي للجريمة " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 32.88%.

ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- تأثير الافلام ضئيل فالواقع الذي تعيشه المجرمة أكثر إثارة وايلام من واقع المسلسلات والأفلام.
- شعور المجرمة بتأنيب الضمير وعدم الرضى مع بقائها في عالم الجريمة لظروف واقعية لا تستطيع الانسلاخ عنها.

الوزن النسبي لمستوى تأثير البيئة الاجتماعية (الدوافع النفسية) في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات هو 54.42%.

النتائج المتعلقة بالفرضية الاولى: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05 ≥ a) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة العمر من (18-25) من (26-35) من (36-45) أكثر من 46.

لتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين متغيرات محل الدراسة.

جدول (15) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	0.208	3	0.069	0.035	0.991
	داخل المجموعات	108.683	55	1.976		//
	المجموع	108.890	58			
دوافع التنشئة	بين المجموعات	1.851	3	0.617	0.478	0.699
	داخل المجموعات	71.043	55	1.292		//
	المجموع	72.894	58			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	1.219	3	0.406	0.356	0.785
	داخل المجموعات	62.717	55	1.140		//
	المجموع	63.936	58			
الاجمالي	بين المجموعات	0.298	3	0.099	0.082	0.969
	داخل المجموعات	66.261	55	1.205		//
	المجموع	66.558	58			

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة العمر من (18-25) من (26-35) من (36-45) أكثر من 46.

ويعزو الباحثان ذلك لعدة أسباب منها:

- الفئة العمرية من (18-25) تعد الأكثر في المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي.
- يعد الشباب من الناحية الجسدية الأقدر من غيرهم على ارتكاب الجرائم.
- تزداد المشاحنات الأسرية والإختلافات الفكرية في هذه المرحلة ما يدفع بالمرأة لكسر القواعد الأسرية والإنجذاب نحو الجريمة.
- زيادة العبأ الإقتصادي في هذه المرحلة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة هياجنة و النقشبندي (2007م) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فتشمل: انتماء النسبة الأكبر من المبحوثات إلى الفئة العمرية (18-25) وارتفاع نسبة العازبات ودراسة حسناوي (2012م) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن نسبة

المجرمات كبيرة بين الفئة الشابة من غير المتزوجات. ودراسة عبد الله (2011م)، والتي خلصت إلى أن الجريمة تظهر بنسبة 95% بين صفوف الشباب.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05 ≥ a) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة للمؤهل العلمي (أمية، أقرأ وأكتب، جامعية). لتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين متغيرات محل الدراسة.

جدول (16) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	6.469	4	1.617	0.853	0.498 //
	داخل المجموعات	102.422	54	1.897		
	المجموع	108.890	58			
دوافع التنشئة	بين المجموعات	11.480	4	2.870	2.523	0.051 //
	داخل المجموعات	61.414	54	1.137		
	المجموع	72.894	58			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	9.492	4	2.373	2.354	0.058 //
	داخل المجموعات	54.444	54	1.008		
	المجموع	63.936	58			
الاجمالي	بين المجموعات	9.555	4	2.389	2.263	0.074 //
	داخل المجموعات	57.003	54	1.056		
	المجموع	66.558	58			

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة للمؤهل العلمي (أمية، أقرأ وأكتب، جامعية).

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05 ≥ a) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة الحالة الاجتماعية (متزوجة، عزباء، مطلقة، أرملة). لتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين متغيرات محل الدراسة.

جدول(17) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة

الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	3.813	3	1.271	0.665	0.577
	داخل المجموعات	105.078	55	1.911		
	المجموع	108.890	58			//
دوافع التنشئة	بين المجموعات	1.157	3	0.386	0.296	0.828
	داخل المجموعات	71.737	55	1.304		//
	المجموع	72.894	58			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	0.129	3	0.043	0.037	0.990
	داخل المجموعات	63.808	55	1.160		
	المجموع	63.936	58			//
الاجمالي	بين المجموعات	0.984	3	0.328	0.275	0.843
	داخل المجموعات	65.575	55	1.192		//
	المجموع	66.558	58			

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة الحالة الإجتماعية (متزوجة، عزباء، مطلقة، أرملة).

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة حسناوي (2012م) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن نسبة المجرمات كبيرة بين الفئة الشابة من غير المتزوجات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى$(a \leq 0.05)$ بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة الحالة الإقتصادية (سيء، متوسط، جيد، ممتاز). للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين متغيرات محل الدراسة.

جدول (18) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة.

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	36.948	3	12.316	9.415	0.000 **
	داخل المجموعات	71.943	55	1.308		
	المجموع	108.890	58			
دوافع التنشئة	بين المجموعات	13.021	3	4.340	3.987	0.012 **
	داخل المجموعات	59.873	55	1.089		
	المجموع	72.894	58			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	16.171	3	5.390	6.207	0.001 **
	داخل المجموعات	47.766	55	0.868		
	المجموع	63.936	58			
الاجمالي	بين المجموعات	20.383	3	6.794	8.093	0.000

	داخل المجموعات	46.175	55	0.840		**
	المجموع	66.558	58			

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة الحالة الاقتصادية (سيء، متوسط، جيد، ممتاز), ولتوضيح الفروقات تم استخدام اختبار شيفية والجدول التالي يوضح الفروقات.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة دراسة هياجنة و النقشبندي (2007م) ومن أهم النتائج ارتفاع نسبة غير العاملات بأجر وبدخل شهري (للعاملات أقل من 100 دينار أردني).

جدول (19): يوضح الفروقات باستخدام اختبار شيفية

		المتوسط	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
الدوافع الاقتصادية	ضعيفة	3.697	-	0.793-	*2.221-	*2.626-
	متوسطة	2.905	0.793	-	1.428-	*1.833-
	جيدة	1.476	*2.221	1:428	-	0.405-
	ممتازة	1.071	*2.626	*1.833	0.405	-
دوافع التنشئة	ضعيفة	3.066	-	0.691-	0.774-	*1.597-
	متوسطة	2.375	0.691	-	0.083-	0.906-
	جيدة	2.292	0.774	0.083	-	0.823-
	ممتازة	1.469	*1.597	0.906	0.823	-
الدوافع النفسية	ضعيفة	3.018	-	0.727-	1.143-	*1.737-
	متوسطة	2.292	0.727	-	0.417-	1.014-
	جيدة	1.875	1.143	0.417	-	0.594-
	ممتازة	1.281	*1.737	0.594	0.594	-
الاجمالي	ضعيفة	3.261	-	0.737-	1.380-	*1.987-
	متوسطة	2.524	0.737	-	0.643-	1.250-
	جيدة	1.881	1.380	0.643	-	0.607-
	ممتازة	1.274	*1.987	1.250	0.607	-

الدوافع الاقتصادية: من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات المستوى الاقتصادي (ضعيفة, جيدة , ممتازة) لصالح المستوى الاقتصادي الضعيفة وبين المتوسطة الممتازة لصالح المتوسطة.

دوافع التنشئة: من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات المستوى الاقتصادي (ضعيفة, ممتازة) لصالح المستوى الاقتصادي الضعيفة

دوافع نفسية: من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات المستوى الاقتصادي (ضعيفة, ممتازة) لصالح المستوى الاقتصادي الضعيفة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($0.05 \geq a$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجريمة). لتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين متغيرات محل الدراسة.

جدول(20) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	9.181	5	1.836	0.976	0.441
	داخل المجموعات	99.709	53	1.881		//
	المجموع	108.890	58			
دوافع التنشئة	بين المجموعات	15.224	5	3.045	2.798	0.026
	داخل المجموعات	57.671	53	1.088		*
	المجموع	72.894	58			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	14.805	5	2.961	3.194	0.014
	داخل المجموعات	49.131	53	0.927		*
	المجموع	63.936	58			
الاجمالي	بين المجموعات	11.665	5	2.333	2.253	0.062
	داخل المجموعات	54.893	53	1.036		//
	المجموع	66.558	58			

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الاجتماعية (الدوافع الاقتصادية, الاجمالي) في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجريمة), ويتضح أيضا أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى تأثير البيئة الإجتماعية (دوافع تنشئة, دوافع نفسية) في دافع ارتكاب الجريمة بواسطة النساء من وجهة نظر النزيلات تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الجريمة), وكانت لصالح الاخلاقيات.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة دراسة هياجنة و النقشبندي (2007م) ومن أهم النتائج وجود نسبة من المكررات لارتكاب الجرائم الأخلاقية، وقد كانت جريمة الزنا من أكثر الجرائم الأخلاقية ارتكابا تلتها جريمة الدعارة أو البغاء.

الخاتمة:

إن جرائم النساء تعد واحدة من جرائم البشرية، وهي سلوك إنساني تهدف في محصلة السلوك الإجرامي إلى التعدي على حق كفل القانون صيانته وحفظه، حيث يكون الفعل مستند للإرادة الحرة الموجة، نحو الجريمة، وعليه مهما اختلفت دوافع ارتكاب الجريمة؛ فإن الوصف الإجرامي يبقى سيداً على الفعل وجب التعامل معه بغض النظر عن الجنس، لذا على المهتمين بعلم الإجرام والعقاب الإهتمام بتفاصيل الجريمة وأسباب ارتكابها ودوافعها والظروف المحيطة والتوجه نحو تسليط الضوء على بعض الفئات مثل الأحداث والنساء والشواذ والمنحرفين فكرياً، وبيان مدى اختلاف إجرام هذه الفئات عن باقي الفئات المجرمة للوصول إلى أفضل الطرق في التعامل معهم ورسم حدود الردع والعقوبة التي تتناسب مع أفعالهم.

التوصيات:

- التأكيد على دور الأسرة في الاهتمام بأبنائها، ولاسيما البنات، لحمايتهن من الوقوع في براثن الجريمة.

- تعزيز دور المدرسة وتوسيع مهامها التربوية والتعليمية لتطال أعمال التلاميذ خارج الغرفة الصفية.
- منح مساعدات مادية للأسر الفقيرة لضمان عدم ارتكاب النساء الجريمة.
- نشر الوعي الديني وتعزيز ثقافة الإلتزام الديني.
- ضرورة اعتماد دائرة التوظيف في وكالة الغوث ممارسة الإدارة القيم كأحد المعايير الأساسية لتقييم المتقدمين لوظيفة مدير مدرسة.
- عقد ورش عمل تجمع لمناقشة دوافع ارتكاب الجريمة لدى النساء وتحديد العقبات التي تقف في طريق الحد منه ومن ثم اقتراح وسائل علاجية.

المصادر:

- القرآن الكريم تنزيل العزيز الحكيم.
- ابن منظور، (1994م). لسان العرب، بيروت، ط 3.
- البشير، خالد، (2000م). مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الجميل، نجيب، (2005م). المرأة والجريمة من منظور القانون الإجتماعي دراسة قانونية – إجتماعية- ميدانية. اليمن.
- الحلبي، محمد علي السالم العياد، (1997م). شرح قانون العقوبات القسم العام. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الخزاعلة، محمد وآخرون، (2011م). مبادئ في علم التربية. ط1. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الريفي، حمدي، (2002م). مراكز الإصلاح (السجون) في فلسطين واقعاً وقانوناً في ظل القواعد والمعايير الدولية، غزة: أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية.
- الشديفات، أمين و الرشيدي، (2016م). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، الأردن: الجامعة الأردنية، المجلد 43 الملحق 5، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- العبد الوهاب، سرور محمد، (2004). الدافع والباعث على الجريمة وأثرها في العقوبات التعزيزية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية، الرياض.
- الغفار، كارم، (2008م). كيف نربي أطفالنا على هدى النبي صلى الله عليه وسلم، الجيزة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
- القحطاني، مسفر، (1426 ه). أثر البيئة الإجتماعية في الدعوة، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمجد بن سعود الإسلامية.
- المراغي، أحمد، (2008م). الظاهرة الاجرامية (دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأسباب الجريمة)، ج.م.ع: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- المشهداني، أكرم عبد الرازق، (2005). واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف العربية، الرياض، ط 1.
- الوريكات، عايد، (2013م). نظريات علم الجريمة، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.

- حمد، إبراهيم (2008م). أثر العوامل الإجتماعية في جنوح الأحداث دراسة ميدانية على محافظات غزة (مؤسسة الربيع)، غزة: مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 2.A.
- حنتول، احمد بن موسى محمد، (1425هـ، 2004م). أنماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جدة. بحث مكمل لرسالة (الماجستير) - جامعة ام القرى.
- حيزية، حسناوي، (2012م)، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، تحليل مضمون جريدة النهار، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- شاكر، مريم هاشم، حسن، آيات فلاح، شرهان، نور حميد، (2018م). أثر التغيرات الاجتماعية بجرائم النساء، دراسة اجتماعية ميدانية في سجن الحلة الاصلاحي، بحث بكالوريوس، جامعة القادسية.
- عبد الصمد، عليلي، (2013م). الجريمة بين المفهوم القانوني ومدلولاتها في مخيلة الأفراد وثقافته. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. رسالة دكتوراة.
- عبد الله، نوري، (2011م). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، العراق: مجلة جامعة الأنبار/ كلية الآداب قسم علم الاجتماع، العدد الأول.
- قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨م بشأن مراكز التأهيل والاصلاح، غزة: المجلس التشريعي الفلسطيني، السلطة الفلسطينية.
- لخضر, مرغاد وحدة, رايس، (2006م). الإدارة بالأهداف والإدارة بالقيم في منظمات الأعمال. ط1. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- ناصر, ابراهيم، (1996م). مقدمة في التربية. ط8. عمّان: دار عمار.
- نجاتي، محمد عثمان، (1988)، القرآن وعلم النفس، دار الشروق.
- نعيمة، محمد، (2002م). التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية.
- هياجنة، أنـــــــور والنقشبندي بارعة، (2007م). الأردن: دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 34، 3 العدد.
- وادي، عماد الدين، (2011م). السلوك الإجرامي عند المرأة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- https://ar.wikipedia.org الثلاثاء 2018/12/25م الساعة 11:30 صباحاً.